جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

قسم اللغة العربية

دكتوراه اللغة العربية – لغة

قراءات في كتاب سيبويه

أ.د. نافع علوان بهلول الجبوري

(المحاضرة السابعة)

((هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه)).

للعام الدراسي: ٢٠٢٥-٢٠٢٦

يقول سيبويه: ((هذا بابٌ صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى وما يعملُ فيه)).

ذلك قولك هذا الضاربُ زيداً: يتحدثُ سيبويه عن عمل (اسم الفاعل) الذي يكون مشتقاً من الفعل. والحقيقة أنَّ اسم الفاعل: لفظٌ مشتق من الفعل الثلاثي أو الرباعي على زِنة (فَاْعِلٌ) من الثلاثي أو ميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر إذا كان رباعياً: نقول:

- ضَرَبَ: (ضَاْرِبٌ)؛ لأنه ثلاثي.
- أكرم: (مُكْرِمٌ)؛ لأنه رباعي.

وهو يعمل عمل فعله الثلاثي والرباعي. فالأصل نبحث فيه عن عمل الفعل بإدخاله بجملة وتتعرف عليه أهو لازم أم متعدي؟ ونُقِلَ عمل الفعل اليه شريطة أن تتوافر الشروط في اسم الفاعل. فهو يعمل عمل الفعل اللازم فيرفع الفاعل، فإن كان متعدياً فعله رفع ونصب.

بعد تحقق الشروط فيه.

١) إن كان اسم الفاعل معرّفاً بال عمل مطلقاً من دون حاجة على اعتماد، فنقول (الضاربُ زيداً) كما قال سيبويه وهو في معنى (ضرب زيداً) وعلل سيبويه ذلك بقوله: (وعمل عمله أي عمل الفعل المتعدي فأخذ فاعلاً ومفعولاً به)؛ لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين. وكذا (هذا الضاربُ الرجلَ).

فـ (هذا: اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ، والضاربُ: خبره (وهو عامل فيما يليه وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) والرجل مفعول به منصوب.

وسيبويه أنَّ قوماً من العربِ ممن تُرضى عربيته أنّ قولهم (هذا) أي: (هذا الضاربُ زيداً) مشبهاً بـ(الحسنِ الوجهِ) وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلا أنه اسم وقد يُجر كما يُجر ويُنصب أيضاً.

والمقصد أنهم شبهوه بالصفة المشبهة وإنّ (الحسن) يعمل في ما بعده، ويكون ما بعده إما مرفوعاً فاعلاً، أو منصوباً تمييزاً أو مجروراً مضافاً إليه. وإنما هنا أخذ إعمال الاسم فيما يليه واستدل سيبويه لإعمال اسم الفاعل الجر تشبيهاً (بالحسنِ الوجهِ).

يقولُ المرار الأسدي:

{أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشْرٍ عليه الطَّيرُ تَرْقُبُه وقوعا}

وهو مسموع عن العرب وأجري (بشرٍ) على مجرى المجرور؛ لأنه جعله بمنزلة ما يكُفُّ منه التنوين، ومثل ذلك في الإجراء على ما قبله هو (الضاربُ زيداً والرجلَ) لا يكون فيه الا النصب؛ لأنه عمل فيها عمل المنون ولا يكون (هو الضاربُ عمروٍ) كما لا يكون (هو الحسنُ وجهٍ). ومَن قال: (هذا الضاربُ الرجلِ)، قال (هو الضاربُ الرجلِ وعبدِ اللهِ).

وفي البيت الشعري وقع اسم الفاعل (التارك) مضافاً الى أنه الواقع خبراً، وجاء البكري مضافاً اليه إضافة لفظية و(بشر) وقع عطف بيان (البكري)، ولا يصح أن يكون بدلاً عنه؛ لأنه لو كان بدلاً لكان العامل في التقدير داخلاً.

عليه فصار في تقدير قولنا: (التارك بشر) وذلك لا يجوز؛ لانَّ البدل على نية تكرار العامل فكان لأجل صحة كونه.

بدلاً أن لك أن تدخل العامل في المبدل منه، وهو قولك:(التارك) هنا على البدل، فتقول: أنا (ابن التارك بشر).

بإضافة (التارك الى بشر)، كما كان مضافاً الى البكري، ويلزم على ذلك محذور لا يرتضيه أكثر العلماء، وهو إضافة الاسم المحلى بـ (ال) الى اسم حال منها ومن الإضافة الى المحلى بها أو الى ضميره وذلك لا يجوز، على ما تقدم لك في باب الإضافة، نعم قد جوّز الفراء إضافة الوصف المفرد المقترن (بأل) الى العلم، فعلى مذهبه يجوز أن يكون (بشر) في هذا البيت بدلاً، ولكن هذا المذهب غير مقبول عند جمهور العلماء، ومذهب الجمهور هو الذي جرى عليه ابن هشام، وابن مالك وغيره.

واستدل سيبويه لكثير من الأمثلة والشواهد، ومن قول الأعشى:

{الواهبُ المائةِ الهِجانِ وعبدِها (أي عبد المائة) عوذاً تُزَجِّي بينها أطفالها}.

والشاهد في ذلك: عطف عبدها على المائة وهو مضاف الى غير الألف واللام فهو عندهم مثل: (الضاربُ الرجلِ وعبد اللهِ) إذ ردّه بعض شرّاح الكتاب أو أبيات سيبويه فالشنتمري رأى أن سيبويه قد غلط في استشهاده بهذا؛ لآن (العبد) مضاف الى الضمير (ضمير المائة) وضميرها بمنزلتها فكأنه قال: (الواهبُ المائة وعبدُ المائة) وهو جائز بإجماع العلماء. وليس مثل (الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله) لأن عبدَ الله اسم علم كالمفرد ولم يضف الى ضميره الأول فيكون بمنزله علماً أنّ سيبويه قد حمله على ما قبله.

ورأى سيبويه أنّ التثنية لاسم الفاعل أو الجمع يبقيه على عمله ويوجب اثبات النون فيه فتقول: (هذانِ الضاربانِ زيداً)، (وهم الضاربونَ زيداً) واستدل لذلك بما ورد من القرآن الكريم: **((والمقيمينَ الصلاةَ والمؤتون الزكاةَ))**. (النساء/١٦٢).

ويبقى اعمال اسم الفاعل عمل فعله. فالمقيمين: اسم منصوب على المدح بفعل محذوف تقديره (أمدح) وعلامة النصب(الياء)، و(الصلاة) مفعول به لاسم الفاعل. ومثله (الزكاة) مفعول به لاسم الفاعل (المؤتون).

ومثله قول الشاعر:

يا عينِ بكّي حُنيفاً رأسَ حيّهم الكاسرينَ القَنا في عَوْرةِ الدُّبُرِ

إذا جاء بـ(الكاسرين) جمعاً وأعمله فيما بعده إذا ثبت النون مع الألف واللام في الكاسرين، وإن لم يثبت معها التنوين لقوتها بالحركة ونصب ما بعدها. (فالقنا) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذر.

وعلى ذلك قال سيبويه فإن كففت النون جررتَ، وصار الاسم داخلاً في الجار وبدلاً من النون؛ لأن النون لا تعاقب الألف واللام ولم تدخل على الاسم بعد أن ثبتتْ فيه الألف واللام؛ لأنه لا يكون واحداً معروفاً ثم تُبنى، فالتنوين قبل الألف واللام؛ لان المعرفة بعد النكرة فالنون مكفوفة والمعنى معنى ثبات النون، كما كان ذلك في الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع وذلك قولك: (هما الضاربا زيدٍ) (وهم الضاربو عمروٍ).

وعلى ذلك فإنّ إعمال اسم الفاعل المعرف بـ (الـ) عند سيبويه يكون كإعمال فعله، فإن كان لازماً عمل عمله، وان كان متعدياً فسيعمل عمل الفعل المتعدي من غير حاجة الى اعتمادٍ كما هو في

اسم الفاعل إذا كان نكرة، فيشترط في إعماله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال نحو: (هذا ضاربٌ زيداً الآن أو غداً)، وإنْ يسبقه مبتدأ أو نفي أو استفهام أو موصوف أو نداء مثل: (أخوك قارئٌ درسَهُ)، (ما قاتلٌ الفلسطينينَ إلا اليهود)، (أمسافرٌ أخوك) و(مررتُ برجلٍ حازمٌ امتعته)، و(يا صانعاً المودفَ).

ولا يعمل حينئذ إذا دلَّ على المضي فلا يصح القول: (طارقُ فاهمُ درسه أمسَ). وعند سيبويه إذا كان معرفاً (بال) عمل مطلقاً عمل فعله، فنقول: (الضاربُ زيداً) أو (الرجلَ)، وورد عند بعض العرب (الضاربُ الرجلِ) مع أنّ الإجراء عند سيبويه بالنصب لا غير. وأوجب إعمال اسم الفاعل وإن دلّ على الجمع والتثنية واستدل بالشعر شريطة إبقاء النون معهما، فإن جردتا من النون اضيفتا الى ما بعدهما ودليله قول الفرزدق وغيره:

{ أُسيّدُ ذو خُرَيّطةٍ نهاراً من المتلقطينَ قَرَدِ القُمامِ }.

والشاهد إضافة المتلقطي الى القرد مع الألف واللام وصح ذلك الإضافة؛ لأنه جمع ثبتت النون مع الألف واللام ولا تعاقبهما كما تعاقب التنوين فصح وعليه فإنك إذا قلتَ (هم الضاربوك) و(هما الضارباك) فالوجه فيه الجر؛ لأنك إذا كففت النون من هذه الاسماء في المظهر كان الوجه الجر. الا في قول مَن قال: (الحافظو عورةَ العشيرة).

ولا يجوز في الإظهار (هم ضاربو زيداً)؛ لأنها ليست في معنى الذي؛ لأنها ليست فيها الالف واللام كما كانت في الذي. (ومقصد سيبويه في ذلك أنّ ما قيل من قول رجلٍ من الأنصار).

{ الحافظونَ عوْرةَ العشيرةِ لا يأتيهِمُ من ورائنا نَطَفُ }.

إذ عدّ سيبويه أنّ حذف النون من (حافظو) محمولاً على حذف النون من (اللذين والذين) حين طال الكلام فكأن الأمر على ذلك مبني على أنّ النون موجودة فأعمل (الحافظو) ها هنا. لذلك إن حذفت النون استخفافاً لطول الاسم نصب ما يليه وبقي العمل جارياً فيما بعدها على نية (اثبات النون) ولو حفظ على حذف النون لأوجب الجر والإضافة وإلغاء العمل للإضافة.

وعلى ذلك فإن سيبويه لم يرتض الجمعُ بين النون أو التنوين والضمير المتصل وعدّ ما جاء على ذلك مصنوعاً.

ومنه قول الشاعر:

{ همُ القائلونَ الخيرَ والآمرونه إذا ما خَشوا من مُحْدَثِ الأمرِ مُعظما }

إذ جمع بين النون والهاء في (الامرونه) وحكم الضمير أن يعاقب النون والتنوين؛ لأنه بمنزلتهما في الضعف والاتصال فهو معاقب لهما اذا كان المظهر مع قوته وانفصاله قد يعاقبهما. مع أنّ الشنتمري ردّ قول سيبويه وحمل الهاء بياناً للحركة في النون على نية الوقف وإثباتها في الوصل ضرورة.